



## دراسة سياسية: مثلث النفوذ الشرق أوسطى

أصدر مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث دراسة سياسية للباحث محمد الزواوي بعنوان "مثلث النفوذ الشرق أوسطي"، وتركز الدراسة على القوى الإقليمية الثلاثة، السعودية وإيران وتركيا وتفاعلات القوة فيما بينها، وذلك بالنظر إلى حالة إعادة ترتيب مناطق نفوذ الدول في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد احتلال العراق ونشوب ثورات الربيع العربي؛ الأمر الذي هدد وجود ما يسمى بالنظام الإقليمي العربي برمته، ليتحول إلى دوائر جديدة أهمها الدائرة الخليجية الممتدة في مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية، والدائرتين الإيرانية والتركية.

**وجاءت الدراسة في ثلاث محاور، وهي:**

### المحور الأول: التحولات في الاستراتيجية الإقليمية للسعودية:

أعدت السعودية النظر في سياساتها الخارجية في أعقاب التقارب الأمريكي الإيراني، فبدأت بالشكوى العلانية من السياسات الأمريكية، ومما دفع السعودية لهذا التحول خشيتها من انتقال تأثيرات الربيع العربي إلى الداخل السعودي، ومحاولتها مواكبة التغير في الدور الإيراني في المنطقة؛ حيث تستعد طهران لتحصن مكاسب تحولات العقد الماضي بعد سقوط نظامي طالبان وصدام حسين، وإبرامها صفقة البرنامج النووي مع الغرب. كما أن من أسباب التحول السعودي الخشية من التغير في الأولوية الاستراتيجية الأمريكية -التي ظلت الحامية لنظام الحكم في السعودية منذ ٧٠ عامًا-، وذلك بزيادة اهتمام أمريكا بشرق آسيا على حساب الشرق الأوسط بعد العثور على احتياطات نفطية هائلة ستجعلها مصدرًا للنفط والغاز في المستقبل.

لذلك فإن السعودية ترصد تلك التحولات الإقليمية والتحولات في استراتيجيات القوى الكبرى تجاه إيران، ويعضد ذلك أيضًا آراء كبار المخططين الاستراتيجيين والمحليين القريبين من صنع القرار الأمريكي.

### المحور الثاني: تفاعلات القوة السعودية الإيرانية:

أولت أمريكا أهمية استراتيجية كبرى لإيران كونها تعد المعبر من دول منطقة بحر قزوين المغلقة إلى الخليج العربي وأوروبا، كما أنها يمكن أن تكون أداة مهمة في احتواء روسيا كونها بديلاً للنفط والغاز الروسيين إلى أوروبا عن طريق تركيا، كما أن أمريكا ترى في خلع إيران من داخل التحالف الروسي الصيني علاجاً لتزايد النفوذ الروسي. لذلك كله أوقفت أمريكا دعم المقاتلين السوريين من أجل تجنب إغضاب إيران في المحادثات السرية بينهما التي جرت في عُمان.

أما السعودية فإنها تخشى من الجيش الإيراني التقليدي الأضخم عدداً في المنطقة، خاصة في ظل تشكيل ساحل الخليج العربي مصدر تهديد دائم لدول الخليج خشية الاجتياح الفارسي، في حين تعتقد إيران أن المخابرات السعودية تقف وراء تجدد الهجمات التي يشنها إسلاميون سنة في محافظة سيستان بلوشستان المتاخمة للحدود الباكستانية والأفغانية. كذلك تمثل المنطقة الشرقية السعودية هاجساً دائماً للنظام؛ لاحتوائها على أقلية شيعية كبيرة، وكذلك على معظم الآبار النفطية السعودية، لذلك فإن أية صراع مستقبلي مع إيران من المتوقع أن يكون له أصدائه على تلك المنطقة حيث تقع شركة أرامكو السعودية -والتي تعد العمود الفقري لاقتصاد السعودية- فيها ويشكل الشيعة أكثر من نصف عمالها.

### المحور الثالث: تفاعلات القوة السعودية التركية:

اتسعت الهوة بين الأنظمة العربية وبين تركيا بعد نشوب الربيع العربي ووضوح خطورة نموذج "الإسلام السياسي" على بعض الأنظمة، وانتهى التقارب التركي الخليجي بصفة خاصة؛ وجمدت الإمارات صفقات تجارية مع الجانب التركي ومشروعات كهربائية بقيمة ١٢ مليار دولار. كما أن إيران هي الأخرى ترى تركيا السنية ونموذجها السياسي تهديداً لطموحاتها الإقليمية، لذلك فإن الخوف من نموذج الإسلام السياسي التركي ودعمه لأنظمة الإسلام السياسي في كل من مصر وليبيا وتونس قد غير من طبيعة العلاقة بين البلدين، غير أن برامج تالية الطرفان شكلت محوراً جديداً في المنطقة يمكنه أن يبتلع كل من العراق وسوريا ولبنان أيضاً؛ مما شكل دائرة إقليمية جديدة تكون في مواجهة الدائرة الخليجية، الباقية الوحيدة من النظام الإقليمي العربي السابق.

### الخلاصة:

يتوقع الباحث أن تؤدي تفاعلات القوة الإقليمية في المنطقة -بمثلت النفوذ الإيراني التركي السعودي، مع مراعاة الدور الأمريكي-، إلى إعادة تشكيلها بصورة كبيرة في الفترة القادمة، وستعمل المحددات الداخلية والإقليمية والخارجية التي على تحديد أنماط الصراع ومخرجاته.

### تقدير موقف: استقالة أوغلو.. أزمة تحت السيطرة



أصدر مركز الجزيرة للدراسات تقدير موقف بعنوان "استقالة داوود أوغلو: أزمة تحت السيطرة" تحاول هذه الورقة قراءة محطات التوتر بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وقراءة لأزمة نظام حكم

الجمهورية، كما تحاول استطلاع آثار استقالة رئيس الحكومة على حزب العدالة والتنمية وفرص إعادة البناء الدستوري لنظام الحكم في تركيا.

### محطات التوتر

- تقدم عضوان في لجنة حزب العدالة والتنمية المركزية في ٢٨ إبريل ٢٠١٦م، بمقتراح قرار لاستعادة اللجنة سلطة تعيين رؤساء فروع الحزب في المقاطعات من رئيس الحزب طبقاً لدستور الحزب، ويقول أنصار أردوغان أن هذا التحرك في لجنة الحزب المركزية جاء بعد أن قام داود أوغلو باستبدال أنصار له بـ ١٥ من رؤساء الفروع، في مؤشر إلى سعيه إلى السيطرة على الحزب وإضعاف نفوذ أردوغان في قواعد الحزب الذي أسسه.
- عقد العدالة والتنمية مؤتمره العام الخامس في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، وبالرغم من أن مهمة المؤتمر الرئيسية كانت التحضير لانتخابات نوفمبر/تشرين الثاني العاجلة، إلا أن خلافاً محتملاً برز بين داود أوغلو وأردوغان، حول تشكيل اللجنة المركزية الجديدة للحزب، وضع أردوغان قائمة بأعضاء اللجنة، فعارض داود أوغلو وجود بعض الأسماء في القائمة وأعرب عن رغبته باستبدال أسماء أخرى بهم. رفض الرئيس تعديل القائمة وعرض أوغلو الاستقالة من قيادة الحزب ولكن المناخ السياسي، والضغط التي مورست عليه من رفاقه وأصدقائه، دفعته إلى التراجع عن الاستقالة، والقبول، على مضض، بقائمة أردوغان.
- برزت المحطة الثالثة في الخلافات أثناء تشكيل الحكومة الجديدة بعد الفوز في انتخابات أول نوفمبر/تشرين الثاني، عندما أصرَّ رئيس الجمهورية على تعيين أحد أبرز المقربين منه من قيادات الحزب، والذي تحيط به شبكات فساد، وزوج ابنته، وزيرين في الحكومة الجديدة، ورفض بعض الأسماء الأخرى التي رشحها داود أوغلو لعضوية الحكومة. وقد وصل الخلاف حدَّ أن قرر داود أوغلو عدم الإعلان عن الحكومة الجديدة إلى أن يتوصل الطرفان إلى توافق مُرضٍ. ولكن حادثة إسقاط سلاح الجو التركي للطائرة الروسية، وما ولّدت من مناخ تأزم، أبرز حاجة البلاد الملحة لوجود حكومة منتخبة، كاملة الشرعية؛ وهو ما دفع داود أوغلو مرة أخرى للتنازل وإعلان حكومته الجديدة بما يرضي الرئيس، وبالرغم من أن الغالب على مسائل الخلاف بين الرجلين كان قضايا الداخل التركي، فالمؤكد أن هذه الخلافات طالت السياسة الخارجية أيضاً، ليس بالضرورة جوهر هذه السياسات، ولكن مرجعيتها وسبل إدارتها.

### أزمة نظام الحكم؟

كان أردوغان أول رئيس يتم اختياره بالاقتراع الشعبي المباشر، بهذا أصبح له، شرعية انتخابية شعبية، ولم يعد ممثلاً لمصالح الدولة، كما كان عليه التقليد السابق للجمهورية، بل ممثلاً للإرادة الشعبية أيضاً ومسؤولاً أمامها، مثل هذا المتغيّر وضع العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في إطار أزمة موقوتة، بغضّ النظر عن شخصية أيٍّ منهما، فالتوتر في العلاقة بين أردوغان ورئيس الحكومة سيستمر مهما كان من يخلف داود أوغلو في

قيادة الحزب ورئاسة الحكومة، وهذا ما دفع كثيرين داخل العدالة والتنمية وخارجه، سيما الرئيس أردوغان، لاقتراح تغيير نظام الحكم كلية إلى نظام رئاسي.

### الخلاصة:

إن عملية الانتقال ستكون منظمة وسلسة، كما أن توقعات تشجيع هذه الأزمة الجيش على العودة للتدخل في الحياة السياسية مبالغ فيها بالتأكيد، فلم يزل الجيش التركي شريكاً مهماً في قرارات البلاد الاستراتيجية، ولكن عودته للعب دور سياسي مباشر أو غير مباشر لم تعد ممكنة، لا على مستوى تفكير قادة الجيش، ولا على مستوى الرأي العام التركي، ومهما كان حجم الأزمة، فتركيا بعيدة كلياً عن الفوضى أو فقدان القدرة على الحكم. إذا كان حزب العدالة والتنمية يعيش مناخ أزمة داخلية في الأسبوع الأول من مايو/أيار ٢٠١٦م، فإن كل أحزاب المعارضة الثلاثة الأخرى تعيش أزمات داخلية محتدمة، وليس في مقدور أي منها تشكيل تحد جاد للعدالة والتنمية في المدى المنظور. وليس متوقعاً أن يختفي رئيس الحكومة المستقيل من الساحة السياسية، حيث يُعتبر داود أوغلو أحد أبرز علماء السياسة الأتراك، وساد انطباع بأنه مفكر استراتيجي بالغ التأثير قبل أن يقبل دعوة أردوغان للعمل كمستشار له للشؤون الخارجية في ٢٠٠٣م، وعلى الأرجح سيبقى داود أوغلو عضواً في البرلمان، وسيحافظ على عضويته في العدالة والتنمية، والمؤكد أن مستقبله السياسي سيظل مفتوحاً على الاحتمالات طوال السنوات القليلة المقبلة.

### نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني في الربع الأول من عام ٢٠١٦م

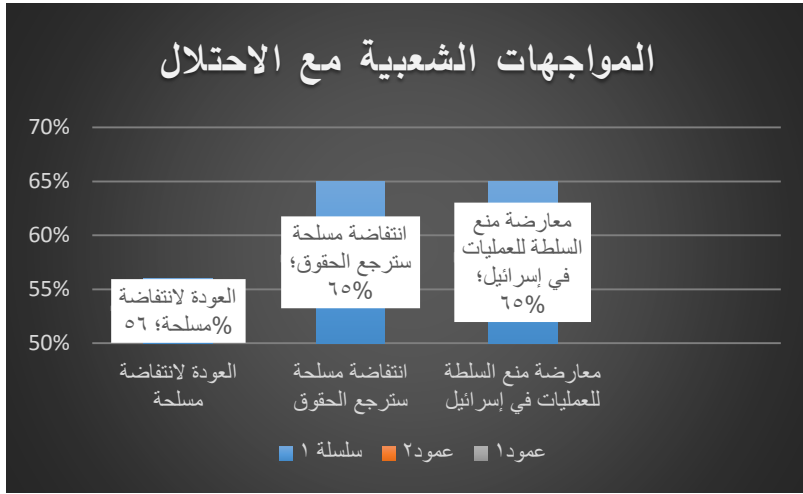
أظهرت نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني -أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية- في الضفة المحتلة وقطاع غزة، أن أغلبية فلسطينية تؤيد تحول الانتفاضة الحالية إلى انتفاضة مسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وكان قد أجري الاستطلاع بالمقابلات مع عينة عشوائية من الأشخاص البالغين وعددهم (١٢٧٠) في (١٢٧) موقعاً سكنياً، علماً بأن نسبة الخطأ بلغت (٣%).

<sup>٢</sup> للاطلاع على نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني، على الرابط: <http://www.pcpsr.org/ar/node/637>.

وكان من أبرز القضايا الواردة في الاستطلاع ما يلي:

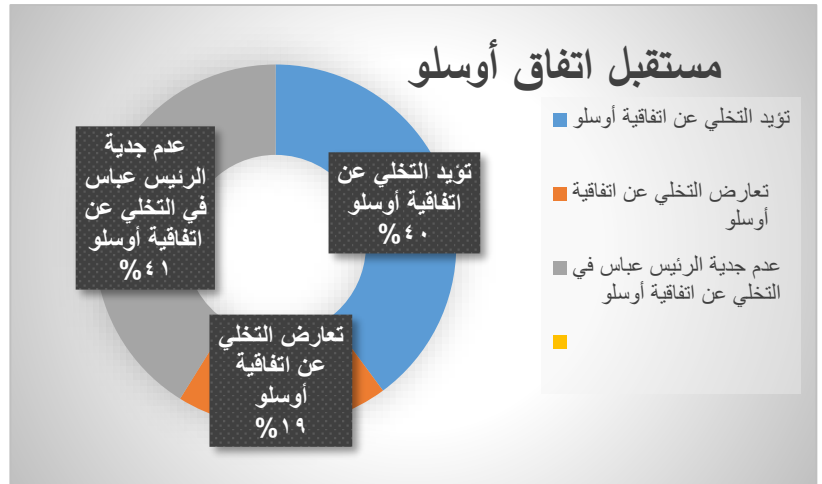
### ١- المواجهات الشعبية مع الاحتلال:

يؤيد ٥٦% العودة لانتفاضة مسلحة، في حين يعتقد ٦٥% أن انتفاضة مسلحة ستساهم في نيل الحقوق، كما يعارض ٦٥% قيام أجهزة أمن السلطة الفلسطينية بمنع عمليات ضد "إسرائيل".



### ٢- مستقبل اتفاق أوسلو:

يؤيد ٦٣% التخلي عن اتفاق أوسلو في حين يعارض ذلك ٣٠%، ويعتقد ٦٥% أن رئيس السلطة محمود عباس غير جاد في التخلي عن الاتفاق.



### ٣- أوضاع الضفة والقطاع:

أظهرت النتائج أن نسبة الإحساس بالأمن في قطاع غزة تبلغ ٤٧% وفي الضفة الغربية ٣٩%. وأن نسبة مشاهدة قناة الأقصى هي الأعلى، حيث تشاهدها نسبة من ٢١% تتبعها فضائية فلسطين بـ ٢٠%.

